وافقت على انشاء صندوق صحي للرياضيين لعلاج اصابات الملاعب والتعويض عنها

«التشريعية البرلمانية»: أقرت مدة 3 سنوات لرئيس هيئة الاستثمار بدلا من أربع سنوات

■ الحريص: تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وفقا للشريعة الاسلامية

■ تعديل المادة التاسعة من قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها بمجلس الامة امس عددا من الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول اعمالها.

وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحريص في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة وافقت على الاقتراح بقانون الخاص بتعديل احكام القانون رقم 47 لسنة 1982 حول انشاء الهيئة العامة للاستثمار بشان مدة رئيس مجلس الادارة لتصبح ثلاث سنوات بدلا من اربع سنوات ويجدد له لمرة واحدة وتمت احالته الى اللجنة البرلمانية المختصة.

واضاف الحريص ان اللجنة وافقت ايضا على اقتراح بقانون بشان انشاء صندوق صحي للرياضيين يتعلق باصابات الملاعب وكيفية علاجها والتعويض عنها واحالة هذا الاقتراح الى اللجنة المختصة.

ولفت الى موافقة اللجنة على اقتراح بقانون بشان تعديل بعض احكام القانون رقم 25 لسنة 1974 الخاص باعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية موضحا ان التعديل يرمي الى تحويل عمليات الصندوق وفق الشريعة الاسلامية وتعيين هيئة رقابة شرعية على اعضاء الصندوق ووضع مدة للمدير العام على ان تكون ثلاث سنوات.

وذكر الحريص ان اللجنة وافقت على اقتراح بقانون بشان تعديل المادة التاسعة من قانون رقم 25 لسنة 2001 الخاص بقانون التامينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية واحالته الى اللجنة البرلمانية المختصة.

واشار الى موافقة اللجنة على اقتراح بقانون بشان تعديل بعض احكام القانون رقم 23 لسنة 1968 الخاص بقوة الشرطة واحالته الى اللجنة البرلمانية المختصة.

الابراهيم عرض على اللجنة مشروع قانون يسمح للوزارة بعمل محطات كهرباء

«الاسكانية البرلمانية» تناقش القضية الاسكانية بحضور الوزير ابل

■ النصف: بحث مشروع قانوني الكهرباء والاسكان في اللجنة في الاول من شهر يونيو المقبل

■ التعديل يطلق يد وزارة الكهرباء والماء لعمل المحطات الكهربائيةبالتوازي مع الجهاز الفني

راكان النصف

عقدت اللجنة الاسكانية البرلمانية اجتماعا في مجلس الامة امس لمناقشة القضية الاسكانية وذلك وبحضور وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل.

وقال مقرر اللجنة النائب راكان النصف في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة التقت خلال الفترة الماضية بالوزراء المعنيين بالقضية الاسكانية مضيفا ان وزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم عرض على اللجنة مشروع قانون يسمح للوزارة بعمل محطات كهرباء كما عرض وزير الاسكان مسودة قانون خاصة تتعلق بالاسكان.

واضاف النائب النصف ان البحث في مشروع القانون الخاص بالكهرباء ومسودة القانون الخاص بالاسكان في اللجنة سيتم في الاول من شهر يونيو المقبل كما ستتم دعوة النواب لمناقشة هذين المشروعين المتعلقين بوزارتي الكهرباء والاسكان في اللجنة.

وبسؤاله عن ماهية التعديل المقدم من وزارة الكهرباء والماء اقاد بان التعديل يطلق يد وزارة الكهرباء والماء لعمل المحطات الكهربائية بالتوازي مع الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية و المبادرات مؤكدا ان اللجنة لم تصوت على هذا التعديل حتى الان.

أستفسرعن خطة الوزارة لتوعية الجمهور إعلامياً بشأن الإصدار الجديد

الحمدان يسأل عن تكلفة الاوراق النقدية الجديدة ووقت طرحها

■ هل معدلات التزوير في العملة الحالية طبيعية أم أنها مرتفعة؟

■ لماذا لم تواكب الكويت التحول إلى العملة البلاستيكية وظلت على الورقية؟

حمود الحمدان

وجه النائب حمود الحمدان سؤالا لوزير المالية حول الاوراق النقدية الجديدة وتكلفة طباعتها وميعاد طرحها جاء فيه :

اعلن محافظ البنك المركزي عن إصدار جديد لجميع فئات وأوراق النقد الحالية وستطرح خلال الأشهر المقبلة.

ووصولا إلى هذه البيانات وتلك المعلومات يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي :

ما الذي يعيب الأوراق النقدية الحالية أمنيا ؟ وما الذي ينقصها من مواصفات الجودة؟

كما تساءل الحمدان عن معدلات التزوير، إن وجدت العملة الحالية وتعد عالميا معدلات طبيعية أم إنها غير طبيعية وعالية ؟ برجاء تزويدي بإحصائية حول معدلات التزوير إن وجدت.

وتساءل ايضا كم تكلفة طباعة وتصميم الإصدار الجديد للأوراق النقدية ؟

وعن ما إذا كان التطوير للعملة النقدية حتمي ، فلماذا لم تواكب الكويت التحول إلى العملة البلاستيكية «مادة البوليمر» وظلت على العملة الورقية؟

وتساءل الحمدان عن متى سيتم طرح الأوراق النقدية الجديدة وتداولها فعليا في السوق المحلية والعالمية؟

وما هي خطة الوزارة لتوعية الجمهور إعلاميا بشأن الإصدار الجديد للعملة ؟ موثقا بالتواريخ.

حذر من محاولة الخروج على الدستور والنظام الحاكم

الهرشاني: الدعوات لحشد المواطنين في ساحة الارادة حال صدر مرسوم «التكميلية» هدفها زعزعة أمن البلد

■ هذه الفئة تريد اما حكم الكويت وبسط نفوذها او تخريب كل شي والخروج علي القوانين والدستور

■ على جموع الشباب المغرر بهم ان ينتبهوا الي مثل هذه الافعال الشيطانية وان يعودوا الي رشدهم

حمد الهرشاني

اكد النائب حمد سيف الهرشاني ان الدعوات التي خرجت من بعض النواب السابقين بهدف حشد المواطنين في ساحة الارادة والاماكن العامة حال صدر مرسوم الدعوة للانتخابات التكميلية تاتي في اطار سبق الاصرار والترصد بهدف زعزعة امن واستقرار البلد واحداث انقلاب من خلال خطة "جهنمية" للخروج علي الدستور والنظام الحاكم

واضاف الهرشاني في تصريح صحافي ان هذه الفئة تريد اما حكم الكويت وبسط نفوذها او تخريب كل شي والخروج علي القوانين والدستور داعيا جموع الشباب المغرر بهم ان ينتبهوا الي مثل هذه الافعال الشيطانية وان يعودوا الي رشدهم قبل فوات الاوان مذكرا اياهم بمن تم الزج بهم لاقتحام مجلس الامة ولم يجدوا احد معهم عند صدور الاحكام القضائية بعد ان انفضوا عنهم من كانوا يحرضوهم مشيرا الي ان غدا لناظره لقريب

مشددا علي ان الكويت محفوظة بمشيئة الله عز وجل بشعبها وشبابها الواعي الذين يلتفون حول حكامهم المخلصين من اسرة ال الصباح الكرام دفاعا عن تراب الوطن وان كل ما يحاك من مؤامرات شيطانية من هنا او هناك سوف يكون مصيرها الفشل تصديقا لقول الحق تبارك وتعالي " ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين"

المواطنون المراجعون للاداره لمسوا المعامله الحسنه وانجاز الطلبات

نواف البراك: جميع اجراءات ادارة العلاج باتت سهلة وسلسة

اشاد عضو اللجنة المكلفة بادارة اعمال المجلس البلدي السابق المحامي نواف ناصر البراك باداء مدير ادارة العلاج بالخارج التابعه لوزارة الصحه يوسف العوضي ، موضحا انه ومجموعه من المواطنين المراجعين للاداره لمسوا المعامله الحسنه وانجاز طلبات المراجعين باسرع وقت ممكن دون تعطيل او تاخير خلاف المعامله السابقه للمراجعين قبل تولي العوضي ادارة الاداره .

وقال في تصريح صحافي الى ان ادارة العلاج بالخارج تعد من اهم واقوى الادارات في وزارة الصحه وذلك لانها تعني بحالات مرضيه مستعصيه وعلى القائمين عليها امثال المدير العوضي مراعاة ظروف اصحاب الطلبات العلاجيه في الخارج وهذا ما لمسه اغلب المراجعين للاداره .

واوضح ان جميع الاجراءات في الاداره باتت سهله وسلسه وسط جدية العمل وعدم التجاوز على القانون والنظم واللوائح المعمول بها في الاداره ، متمنيا التوفيق والسداد لجميع العاملين في ادارة العلاج بالخارج وعلى راسهم مديرها يوسف العوضي .

للحيلولة دون تسببها بأضرار بيئية

قانونية البلدي: إلزام شركات الخرسانة الجاهزة بتغطية فتحات الصب في سياراتها

اجراءات صارمة مع الخلاطات المخالفة

ناقش المجلس البلدي في اجتماع اللجنة المالية والقانونية ولجنة التسميات اليوم بحضور ممثلين عن الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت وبعض الجهات الحكومية الاخرى عددا من قضايا البلدية المتخصصة.

وقال رئيس اللجنة المالية والقانونية العضو مانع العجمي في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة المالية والقانونية وافقت على الاقتراح المقدم من العضو أسامة العتيبي بشأن إلزام شركات الخرسانة الجاهزة بتغطية فتحات الصب في سياراتها، وأضاف العجمي ان ذلك من شانه الحيلولة دون تسيب السيارات أثناء نقلها للخرسانة بأضرار بيئية نتيجة ما يتساقط منها موضحا ان الاقتراح يتضمن تحرير مخالفة ضد كل من لم يلتزم بهذا القرار وفرض غرامة مالية تبلغ 300 دينار كويتي. وذكر انه تمت احالة الشكوى المقدمة من مجموعة من الشركات حول الضرر الواقع على قسائمهم بالمركز الاداري والتجاري في منطقة الفنطاس الى الجهاز التنفيذي لاعداد تقرير بشان ذلك الى جانب الدعوى المقدمة من احدى شركات الانشاءات ضد مدير عام البلدية ورئيس المجلس البلدي بصفتيهما بينما طلبت عرض التقرير المالي والاداري لميزانية البلدية للعام المالي 2014/2013 على المجلس البلدي.

من جانب آخر طالبت لجنة التسميات في المجلس البلدي برئاسة العضو مشاري المطوطح من الجهاز التنفيذي في البلدية اعداد تقارير لاطلاق أسماء 31 شخصية كويتية على شوارع في البلاد اضافة الى اعداد تقرير عن الاقتراح الخاص باطلاق اسمي الامامين الحسن والحسين على أحد الطرقات واعداد تقرير عن طلب وزارة الخارجية الكويتية باطلاق اسم العاصمة الرومانية (بوخارست) على احد شوارع العاصمة.

وحفظت اللجنة الطلب المقدم بتسمية شارع باسم حسن جوهر حيات في حين أحالت اللجنة الى الادارة طلب تعديل اسماء على بعض الشوارع وطلبات أخرى لتغيير مواقع بعض الشوارع.

بعد إجرائه عدة لقاءات تشاوريه مع مجاميع من أبناء الدائرة ورغبته في خدمة الوطن

خالد العنزى يخوضها بالثانية في الانتخابات التكميلية

■ لن أطرح أي شعارات وهمية ولكن سأتبنى العمل الفعلي على إيجاد الحلول

أعلن خالد زين العنزي عن عزمه خوض الانتخابات التكميلية المقبلة مجلس الأمة كمرشح في الدائرة الانتخابية الثانية

مشيرا في بيان صحفي له بأن قرار ترشحه جاء بعد إجرائه عدة لقاءات تشاوريه مع مجاميع من أبناء مناطق الدائرة الثانية بالإضافة إلى التنسيق مع العديد من الشباب الذين دعموا ترشحه نظرا للرغبة الصادقة لوجود مرشح قريب منهم وتبين همومهم ومن نفس المجتمع الذي ينتمون إليه

كما إنه يجد في الانتخابات التكميلية فرصة إيجابية لإيصال العديد من وجهات النظر المنسية والتي يتم تجاهلها وكذلك التركيز على العمل فعليا لإصلاح الكثير من جوانب القصور في التشريعيات الهامة والمتعلقة بدفع المستوى المعيشة ومعالجة المعاناة المالية والاجتماعية التي يتحملها السواد الأعظم من أبناء الشعب الكويتي خاصة في ظل انشغال معظم أعضاء السلطتين على التجاذب والصراع السياسي وتركيزهم على طرح الشعارات الإعلامية الوهمية ونسيان ما يثقل كاهل المواطنين .

وحول ما يتضمنه برنامج عمله وهدفه من الترشيح أكد خالد زين العنزي على انه يعرف جيداً ما يعاني منه المواطنين لأنه شخصاً منهم وعليه فأنه لن يطرح أي شعارات وهمية يدغدغ بها مشاعرهم فقط ولكن سيتبنى العمل الفعلي على إيجاد الحلول مما يعانون منه وهي جوانب كثيرة ومنها رفع مستوى وتطوير البنية التحتية عما تعانيه مناطق الدائرة وخاصة في الصليبيخات والدوحة وغرناطة وغيرها والتي تفتقر لمراكز صحية وشوارع متهالكة ومراكز أمنية وغيرها .

كما عن سيعمل جاهداً لإنصاف المتقاعدين فإنه من غير الممكن مكافاة هذه الشريحة بعد سنوات طويلة من الخدمة بقروض تمنح لهم من الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية من اموالهم وباسعار فوائد تفوق فوائد البنوك التجارية بالإضافة إلى انعدام الاهتمام بهم من كافة الجوانب خاصة من الجوانب الصحية والتي يعاني منها معظمهم لأنهم من كبار السن ويعانون الكثير من الأمراض .. موضحا بأن هناك العديد من جوانب القصور الاجتماعية التي سيتم طرحها وسبل علاجها خلال الفترة المقبلة .

مشيراً إلى أن ثقافة خوض الانتخابات البرلمانية بالكويت قد تغيرت خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد التدافع المحموم لرجال المال والأعمال وأبنائهم لخوض هذه الانتخابات من اجل حماية أعمالهم ومصالحه دون الاهتمام أو النظر لمشاكل ومعاناة الأسر الكويتية التي باتت معاناتها في ازدياد يومي ويجب أن يأتي أعضاء السلطة التشريعية من اجل رفع المعاناة عنهم بدلاً من زيادتها عن قصد أو دون قصد مشدداً على أن هناك الكثير من القضايا وجوانب من أجل مصلحة الكويت وشعبها الكريم .